مدى الكرمل Mada al-Carmel
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

اسرائيل والتحوّلات في المحيط العربي | ملف رقم 4، 2014
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

التحوّلات العربية والحائط الحديدي الإسرائيلي

يورام ميتال

تشرين الثاني 2014

التحوّلات العربية والحائط الحديدي الإسرائيلي

يورام ميتال[1]

التحوّلات التي تجتاح الشرق الأوسط منذ نهاية عام 2010 تشكّل فصلاً جديدًا في تاريخ شعوب المنطقة. كما في الثورات التي شهدها التاريخ، لا يقتصر الأمر هنا على حدث واحد، بل إنه سيرورة مصحوبة بتقلّبات قد تستمر سنوات عديدة. الهتافان "الشعب يريد إسقاط النظام وَ "عيش – حرية – عدالة اجتماعية" تردّدا في أنحاء مختلفة من بقاع الشرق الأوسط، لكن الهبّة اتّخذت في كل مجتمع شكلاً يلائم الظروف الخاصة به. الحراك في تونس تطوّر على نحو يختلف عن الأحداث في مصر، وأدّت الأحداث في كل من ليبيا وسورية بهما إلى حرب أهلية طاحنة، فيما اتّخذت الاحتجاجات في اليمن شكلاً يختلف عنه في البلدان المذكورة. المشهد المثير للانبهار الذي فجّرته "إرادة الجماهير" شكّل مصدر إلهام لتفجير المزيد من الاحتجاجات، وإن كانت بعضها محدودة في حجمها، وغالبًا جرى قمعها أو سرعان ما خَمدت من تلقاء نفسها. الهبّة في البحرين –مثلاً– قمعتها قوات الأمن المحلية بمؤازرة قوات أرسلتها المملكة السعودية إلى الجزيرة الجارة. أما الحملة التي بادرت إليها مجموعة من الناشطين الفلسطينيين على الشبكات الاجتماعية ("شباب 15 آذار")، فقد طالبت القيادةَ الفلسطينيةَ بوضع حدّ فوري للانقسام بين الحركتين الوطنيتين الأساسيتين – فتح وحماس – الذي يلحق الضرر بالنضال في سبيل التحرّر من الاحتلال الإسرائيلي. تجنّد الكثيرون خلف هذا الشعار، لكن قوات الأمن في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تصدّت لهم بعنف، فتوقّفت الاحتجاجات وهي في المهد.

1. بروفسور يورام ميتال: مدير مركز حايم هرتصوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية، جامعة بن غوريون في النقب

في صيف العام 2011، اندلعت في إسرائيل احتجاجات اجتماعية–اقتصادية غير مسبوقة حشدت مئاتِ آلاف الإسرائيليين الذين هتفوا: "الشعب يريد عدالة اجتماعية". وفي إحدى المظاهرات التي سارت في تل أبيب، رُفعت لافتة كُتب عليها "ميدان التحرير موجود هنا". مع ذلك، في حين كان الهدف من الهبّة العربية (التي أُطلقت عليها التسمية غير المناسبة "الربيع العربي") إحداث التغيير في النظام وفي السياسة، اكتفى قادة الاحتجاجات في إسرائيل بالسعي إلى إحداث تغيير في مستوى حياة الطبقة المتوسطة، متجاهلين عن سابق قصدٍ العلاقةَ بين الواقع الاقتصادي الاجتماعي في إسرائيل، من جهة، والاحتلال المتواصل للمناطق الفلسطينية، والإسقاطات الأخلاقية والاقتصادية الناجمة عنه وعن المشروع الاستيطاني المستشري، من جهة أخرى. التوجّس الأكبر الذي أصاب مؤسسة السلطة الإسرائيلية كان من تأثير التحوّلات التي تجري في قلب الشرق الأوسط لجهة تغيير مكانة إسرائيل الجيوسياسية وتداعيات ذلك على الصراع مع الفلسطينيين. لقد نظرت القيادة الإسرائيلية إلى التغيير التاريخي الحاصل في الدول العربية من المنظور الأمني؛ فاعتبرته تحدّيًا يضعضع استقرار المنطقة ويضطرها إلى مراجعة جاهزيتها العسكرية وإلى تعزيز جبروتها. إلى ذلك، جرت الهزّات التي شهدتها المنطقة في وقت تبوّأ فيه بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة التي قامت على ائتلاف يميني رأى في الأزمتين الخطيرتين اللتين تعصفان بمصر وسورية دليلاً على صواب طريقه الأيديولوجي، ولا سيما رفضه الانسحاب من الضفة الغربية ومن هضبة الجولان. تتوقّف هذه المقالة عند قراءة صانعي القرار في إسرائيل للتحوّلات التاريخية التي يشهدها الشرق الأوسط، وتخْلص إلى استنتاج رئيسي مفاده أن السياسة التي ينتهجها هؤلاء تشكّل نسخة مستحدَثة من مفهوم "الحائط الحديدي" الذي طرحه زئيف جبوتينسكي قبل نحو تسعين عامًا.[2]

***

في الأسابيع الأولى لهبة الجماهير في كلّ من تونس ومصر وسورية وليبيا، تابع المجتمع الإسرائيلي بذهول وخوفٍ التطوّراتِ الدراماتيكيةَ التي شهدتها تلك البلدان. لقد كان مشهد العنفوان المثير للانبهار الذي صنعه المواطنون العرب صورة تتناقض والصور الاستشراقية التي اعتاد المجتمع الإسرائيلي عليها، وفي مقدّمتها لامبالاة الإنسان العربي. لكن الخطابَ العام ساده قلقٌ من احتمال

2. يمكن الاطّلاع على خطاب جبوتينسكي (الذي ألقاه في 4 تشرين الثاني 1923) هنا: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Zionism/ironwall.html

يقول شْلايْم في بحث صريح إن مفهوم 'الحائط الحديدي' كان مبدأ موجِّها لقادة إسرائيل. التصميم على إقامة جبروت عسكري وتكنولوجي واقتصادي كان قاسما مشتركا لكافة قادة دولة إسرائيل. لم يكن الانتساب الحزبي ما أملى على رئيس الوزراء خطوط سياسته، بل مفهومه لجبروت إسرائيل ولـ"نيّات" العرب وقدراتهم. يقول شلايم إن غالبية قادة إسرائيل لم يدركوا التعقيد الكامن في مفهوم 'الحائط الحديدي'. آڤي شلايم، الحائط الحديدي: إسرائيل والعالم العربي (تل أڤيڤ: يديعوت أحرونوت، 2005).

إبعاد حسني مبارك عن قصر الرئاسة. في الأيام الثمانية عشر التي تحرّكت فيها الجماهير المصرية ضد نظام حسني مبارك، اعتمدت إسرائيل موقفًا حذرًا، واقتضب الناطقون الرسميون في الحديث عن التطورات الجارية في مصر. اعتبر المحلّلون العسكريون الإسرائيليون أن سقوط نظام مبارك سوف يدفع بإسرائيل إلى إعادة النظر بمسلكها في مجال الأمن القومي، ويُلزمها بزيادة عديد جيشها وتغيير سنّ تقاعد جنودها، علاوة على رفع موازنة الأمن بشكل ملموس. التعاطف مع نضال المواطن العربي من أجل نيل الحرية والعدالة الاجتماعية كان هامشيًا في الخطاب العام الإسرائيلي، وحلّ محلّه القلق من احتمال تحوّل "الربيع العربي إلى شتاء إسلامي"، وهو ما قد يفضي إلى إلغاء اتفاقية السلام مع مصر. في هذا السياق، علّق سيڤر پلوتسكِر، أحد كبار الصحافيين في إسرائيل قائلاً: "نخشى من أن تتحوّل الديمقراطية من محض مرحلة انتقالية إلى ديكتاتوريّة جديدة تقوم على الإسلام المتعصّب" (يديعوت أحرونوت، 30/1/2011). وقال المعلّق العسكري للقناة الثانية قاطعًا (5/2/2011): "السيناريو المرعب الذي تراه عيون الإسرائيليين يتمثّل في الإخوان المسلمين [...] هنا يكمن القلق الإسرائيلي". أما شاؤول موفاز، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، فقد أعرب عن قلقه من تشكيل حلف بين إيران والإخوان المسلمين في مصر. في أعقاب الإعلان عن نهاية رئاسة مبارك، تَعاظَمَ الحديث عن القلق الإسرائيلي، فأجرت المؤسسات الحكومية والأمنية نقاشات محمومة لتقييم تداعيات الأحداث في مصر، وقررت الحكومة تكثيف بناء جدار حدودي مع مصر بغية منع انتقال اللاجئين ومهاجري العمل وتجّار المخدّرات إلى إسرائيل.

إزاء التقلّبات التي شهدها الشرق الأوسط، اضطُرّت الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة سياستها في المنطقة. مع انطلاق الانتفاضة في كل من تونس ومصر، حملت رسائل الحكومة الأمريكية مدلولَين مزدوجين، لكنها سرعان ما مالت إلى الوقوف إلى جانب قوى المجتمع المدني، وحاز معسكر الإسلام السياسي، الذي وقف الإخوان المسلمون في مقدّمته، على اعتراف واشنطن باعتباره قوة سياسية شرعية.[3] في المقابل، سعت إدارة أوباما إلى بثّ رسالة أمل في المجتمع الفلسطيني من خلال العودة إلى المفاوضات للتوصّل إلى اتفاقية دائمة. التوجّه الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية –ولا سيما الدور الشخصي الذي قام به الرئيس أوباما في العملية السياسية– اعتُبر في إسرائيل قصورًا مطلقًا في فهم واقع الشرق الأوسط، وموقفًا يهدّد المصالح الحيويّة لإسرائيل. أما نهج الولايات المتحدة في

3. تابعت إسرائيل بقلق اشتداد قوة معسكر الإسلام السياسي. لخّص ذلك موشيه آرنس، الذي كان في الماضي من قادة الليكود وشغل منصبَي وزير الأمن والخارجية في عدد من الحكومات، حين قال: "باعتبارها ديمقراطية، كان يُفترَض على إسرائيل أن ترحّب بسقوط الحكم الاستبدادي في الدول المجاورة وأن تبتهج لمَشاهد الربيع العربي الذي يعتق مواطني البلدان العربية إلى الحرية. لكن الأشهر الماضية أُصابتنا بالرعب حين تبدّى لنا أن سقوط الطغاة العرب من شأنه أن يؤول إلى الفوضى وإلى سيطرة الإخوان المسلمين." موشيه آرنس، "في جيرة مع الطغاة"، **هآرتس**، **23/8/2011**.

التعامل مع الاحتجاجات الشعبية ضد مبارك، فاعتُبر تخلّيًا عن حليف هام، وتعبيرًا عن سياسة كارثية. اتّسع الخلاف بين حكومة إسرائيل وإدارة أوباما بعد نشر "خطة أوباما" [19/5/2011] لإحياء المسيرة السياسية.[4] صحيح أن نتنياهو قَرَنَ بين التقلّبات الجارية في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، لكنه خَلص إلى استنتاج يناقض موقف الرئيس الأمريكي. وقد كانت زيارة رئيس الوزراء في واشنطن وخطابه أمام الكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكي (24/5/2011) ردًا عنيفًا على "خطة أوباما". ومع أن نتنياهو كرّر التزامه بالحل على أساس "الدولتين"، فقد طرح موقفًا يعيق عمليًا إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة [A viable and sovereign Palestinian state] تعترف بـ "وجود الدولة اليهودية"؛ فقد رفض رفضًا قاطعًا العودة إلى خطوط الرابع من حزيران 1967 وأيَّ تقسيم لمدينة القدس. علاوة على ذلك، أكّد أن التكتّلات الاستيطانية سوف تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، مضيفًا أن "الوجود العسكري" الإسرائيلي في غور الأردن سوف يبقى أجلاً طويلاً، وأما اللاجئون فلن يُسمح لهم بالاستقرار إلا في أراضي الدولة الفلسطينية.[5] حَظِيَ كلام نتنياهو الذي تميّز بالبلاغة المميِّزة لخطاباته بتصفيق حار من قِبل أعضاء الكونجرس. في المقابل، تابع البيت الأبيض بغضب محاولات نتنياهو المتكررة دقّ الإسفين بين إدارة أوباما ومجلسَي النواب الأمريكيَّيْن. على الطرف الإسرائيلي، رحّب معسكر اليمين بشدة بأقوال رئيس الحكومة، بينما اكتفى حزب العمل، الذي يقود المعارضة، بتوجيه نقدٍ واهٍ.

لقد يئست القيادة الفلسطينية من فرص التوصّل إلى اتفاق دائم مع حكومة نتنياهو؛ وهو ما دفع بالرئيس محمود عباس إلى التوجّه إلى مؤسسات الأمم المتحدة في محاولة للحصول على اعتراف بفلسطين كدولة عضوة. يرمي هذا الإجراء إلى شق الطريق أمام انضمام فلسطين إلى المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية [International Court of Justice]. حاولت إسرائيل كبح الإجراء الفلسطيني، بل واستغلاله للادعاء أن عباس "ليس شريكًا" للسلام، وأنه يمثّل رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. هذا الرفض الفلسطيني، على حدّ زعم رئيس الوزراء في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (23/9/2011)، يشكّل موضوع الخلاف الأساسي الذي يعيق انتهاء النزاع بين الطرفين. زد على ذلك أن رئيس الحكومة طرح موقفه المتشدّد من العملية السياسية مع الفلسطينيين كدليل على نظرته الواقعية وكتعبير عن صحة نهجه الأيديولوجي. الخطاب السياسي الذي ألقاه نتنياهو في الكنيست

4. تجدر الإشارة هنا إلى أن أوباما في خطابه هذا تقدّم كثيرا جدا لجهة مطالب نتنياهو باعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولةً يهودية، لكنه طالب بأن يستند الاتفاق السياسي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود حزيران 1967.

5. النص الكامل لخطاب نتنياهو على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:
http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/TopEvents/Pages/Speech__by__PM__Netanyahu__to__a__Joint__Meeting__of__the__U.S__Congress__240511.aspx

(في الـ 23 من تشرين الثاني عام2011) جاء تعبيرًا وافيًا عن هذا النهج حين زعم أن "الربيع العربي" تحوّل إلى "شتاء إسلامي". من هنا، فإنه لا يجوز لحكومته أن تخاطر في المسيرة السياسية. ببلاغته المعهودة، التي تتكرّر حتى في تصريحاته، توقّف نتنياهو عند التناقض الذي يميّز موقفه عن مواقف خصومه السياسيين، الذين يدفنون رؤوسهم في الرمال، على حدّ وصْفه ("أنا لا أبني سياسة إسرائيل على الأوهام")، مسوِّغًا رفضه المتواصل للتقدّم في العملية السياسية بـِ "الموقف الحذر الذي اعتمدتُه" [...] "كل منطقة قد نسلّمها لا نعرف إلى أيدي مَن ستؤول." ولخّص قائلاً: "العرب لا يسيرون إلى الأمام، بل يتراجعون إلى الخلف".[6]

***

ترسُّخ مكانة الأحزاب المحسوبة على حركة الإخوان المسلمين كقوة سياسية رائدة، ولا سيما انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر (30/6/2012)، عزّز القلق في إسرائيل من تداعيات ذلك على اتفاقية السلام مع الدولة العربية الكبرى. لقد كانت مواقف الإخوان المسلمين معادية، وهي لا تزال كذلك، وقد قاومت الحركة بحجج مختلفة عقد اتفاق سلام مع الدولة اليهودية. مع ذلك، شكل الإلتزام بمعاهدة السلام مع إسرائيل ركنًا أساسيًّا في السياسة المصرية حتى في السنة التي أمضاها مرسي رئيسًا لمصر. مع دخول أحد قادة الإخوان المسلمين إلى قصر الرئاسة، حدث تغيُّر ملموس في العلاقات بين الدولتين. صحيح أن الجانب المصري التزم على نحوٍ شكليّ باتفاقية السلام، لكن العلاقات بين البلدين تميّزت بالشكوك المتبادلة، وجاء الحادث الذي وقع على الحدود المشتركة في سيناء ليدهور العلاقات بينهما إلى حد التأزّم غير المسبوق. اتّخذ الرئيس مرسي خطوات دلّت على تقارب ودعم لحركة حماس الشقيقة للإخوان المسلمين، وهو ما أثار استياء قادة الأجهزة الأمنية، كما سعى إلى تحسين العلاقات مع إيران. في الوقت نفسه، وعلى خلفية الاعتداءات المتصاعدة التي تعرّضت لها قوات الأمن المصرية العاملة في سيناء على أيدي المجموعات الإسلامية المتشدّدة، تصاعدت الأصوات في مصر المطالبة بتعديل اتفاقية السلام، ولا سيما الملحق العسكري الذي يحدّد شروط التجريد من السلاح ويتيح وجودًا شحيحًا جدًّا للقوات العسكرية في شبه الجزيرة.

في وقت لاحق، خريف العام 2012، تعاظَمَ التوتر في مثلّث الحدود المشتركة بين مصر وقطاع غزة وإسرائيل. العملية العسكرية التي شنّتها حكومة نتنياهو على غزة ("عمود السحاب") أظهرت أن موقف الجانب المصري يضع حدودًا جدية أمام قدرة إسرائيل على المناورة العسكرية والسياسية.

6. موقع مكتب رئاسة حكومة إسرائيل: https://www.facebook.com/note.php?note_id=247375711990911

وقف الناطقون الرسميون المصريون إلى جانب حماس واتهموا إسرائيل بالعدوان، وأمر الرئيس مرسي باستدعاء سفير مصر من تل أبيب، وخفّض عمليًّا المستوى الديبلوماسي بين الدولتين.[7] استمرت المواجهة سبعة أيام سعت مصر خلالها، بالتنسيق مع إدارة أوباما، لكبح الهجوم الإسرائيلي، وبخاصة لمنع القيام بعملية اجتياح أرضي واسع النطاق في قطاع غزة. قامت مصر بالتوسّط بين الطرفين المتنازعين، وتم التوصّل بينهما إلى "اتفاق تهدئة" برعاية مشتركة مصرية أمريكية.

في السنة الأولى لتقلّد محمد مرسي الرئاسة، استفحلت الأزمة السياسية في مصر واستمر الوضع الاقتصادي في التدهور. الصراع بين الجيش ومجموعات الإسلام المتشدّد الناشطة في سيناء أخذ بالتصاعد، ووصل إلى مراكز المدن في الداخل المصري. في ظل ذلك، اتّسع معسكر المعارضين للرئيس، وزعم خصومه أن مرسي يطبّق أجِنْدة الإخوان المسلمين، وأن سياسته تضر بالمصالح الوطنية المصرية. في بداية حزيران عام 2013، بلغت الأزمة السياسية والدستورية أوْجها، فقام الجيش المصري، مدعومًا بقوى مدنية مختلفة، بخلع الرئيس، وتولّى عمليًّا إدارة شؤون الدولة. إلى جانب الصراع بلا هوادة مع حركة الإخوان المسلمين، ثمّة تغيير حادّ في سياسة مصر تجاه حماس وقطر وتركيا. تُعْرَض حماس في الوقت الراهن كعنصر معادٍ يتدخّل في الشؤون الداخلية المصرية. وتشير تسريبات الدوائر الأمنية إلى أن حماس تقوم بدور في مساندة نشاط المجموعات المتشدّدة العاملة في سيناء ضد قوى الأمن المصرية. قام الجيش المصري بإغلاق عشرات الأنفاق المحفورة على امتداد الحدود المشتركة، وهو ما لم يُبقِ إلا حركة خفيفة للأفراد والبضائع عبْر معبر رفح. ساعدت الإجراءات المصرية في إحكام الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، مما جعل الضائقة التي يعيشها سكان القطاع في كافة مجالات الحياة تتفاقم.

وجّهت إدارة أوباما انتقادًا شديدًا لتدخّل الجيش وخلع الرئيس الأول المنتخَب في انتخابات رئاسية حرة ونزيهة. لم تدعُ واشنطن الإجراء الذي قاده المشير عبد الفتاح السيسي "انقلابًا عسكريًّا"، لكنها أعلنت تجميد المساعدات العسكرية والمدنية المقدَّمة إلى مصر. تأزّمت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر بشدّة، لكن الطرفين حرصا على عدم الذهاب بعيدًا. زد على ذلك أنّه سرعان ما تبيّن أن موقف الولايات المتحدة يناقض موقف حليفاتها الرئيسية في الشرق الأوسط. فقد دعمت السعودية والإمارات العربية والكويت النظامَ الجديد في مصر، وضخّت مليارات الدولارات إلى

7. في صيف 2011 تأزّمت الاتصالات الديبلوماسية بين الدولتين. في حادثة وقعت على الحدود بالقرب من إيلات قُتل ثمانية إسرائيليين على يد مجموعة مسلّحة قطعت الحدود. في الأثناء، قتلت فرقة تابعة للجيش الإسرائيلي خمسة جنود مصريين. في أعقاب ذلك انطلقت مظاهرة صاخبة مقابل سفارة إسرائيل في القاهرة انتهت بسيطرة الجماهير الغاضبة على السفارة. نتيجة ذلك، تعطّل النشاط الديبلوماسي الإسرائيلي في مصر طيلة شهور غاب السفير الإسرائيلي فيها عن القاهرة.

خزينتها الفارغة، وكذلك حَظِيَ بتأييد من الأردن والبحرين أيضًا. تلقّت المؤسسة الإسرائيلية عملية خلع الرئيس مرسي بشعور من الرضا والفرج، وعملت حكومة نتنياهو من وراء الكواليس للتخفيف من الانتقادات العالمية الموجَّهة إلى النظام المصري الجديد. حاولت إسرائيل إيصال رسالة مفادها أن مصر تشهد معركة مصيرية على مستقبلها، وأن على المحك أمورًا فائقة الأهمية، ومنها اتفاقية السلام بين الدولتين. في إسرائيل تابعوا بشعور من الرضا تحوُّل موقف مصر من حماس التي عُرِّفت، أسوة بحركة الإخوان المسلمين، كمنظمة إرهابية. بالتوازي، بلغ التنسيق الأمني الإسرائيلي المصري في محاربة المجموعات المتشدّدة في سيناء ذروته. ولم يناقش الرأي العام في إسرائيل الإشكالية المتمثّلة في موقف نتنياهو بانحيازه إلى الأنظمة الاستبدادية التي تحبط الديمقراطية في الدول العربية.

"الجُرف الصامد"

التحوُّل الدراماتيكي في سياسة نظام السيسي تجاه إسرائيل وحماس تكشّف بكل مداه خلال قيام إسرائيل بحملتها العسكرية الضخمة في قطاع غزة (عملية "الجُرف الصامد") عام 2014. صحيح أن مصر حمّلت الطرفين مسؤولية اندلاع الأزمة، واستنكرت بشدة الانتهاكات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، لكن الانتقاد الرئيسي كان من نصيب حماس. على خلاف الحالات المشابهة في الماضي، لم تسرع القاهرة هذه المرة إلى إيقاف العملية الإسرائيلية، بل إن الصيغة الأولى لمبادرتها لوقف إطلاق النار كانت أقرب إلى الموقف الإسرائيلي منه إلى التنظيمات الفلسطينية. زد على ذلك، عُرض اعتراض حماس على الاقتراح المصري كعامل لاستمرار المسّ بالمدنيين في قطاع غزة. شنّت وسائل الإعلام المناصرة للنظام هجومًا شرسًا على قيادة حماس. كان هذا هجومًا غير مسبوق تجاه طرف عربي يحارب إسرائيل، وقد أصاب الجمهورَ الفلسطيني بصدمة شديدة. جاء هذا التوجُّه تعبيرًا عن أن حكم السيسي يرى في حماس عنصرًا معاديًا يجب إضعاف سطوته على قطاع غزة وتقوية موقف السلطة الفلسطينية في المقابل.

انتبه نتنياهو بسرعة إلى المنعطف الدراماتيكي في موقف مصر من حماس، وإلى الأفضلية التي يمنحها ذلك لإسرائيل في حربها ضد حماس. منذ المراحل الأولى للمعركة العسكرية، كان من الملاحظ أن رئيس الحكومة يعتبر الحفاظ على التنسيق مع مصر مصلحة أولية. يمكن القول إن نفور نظام السيسي من حماس منح إسرائيل حيّزَ مناورةٍ عسكريًا وسياسيًا غيرَ مسبوق في مواجهة التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة. وفي هذا الإطار تكثّفت الاتصالات عبر القنوات

العسكرية والسياسية معبّرةً عن علاقات ثقة متبادلة، وتشابهت نظرة الطرفين المعادية لحماس. مع ذلك، خشيت مصر من أن تدحرِج الإجراءاتُ الإسرائيليةُ الأزمةَ القائمةَ في قطاع غزة إلى مشارفها هي، فطالبت بأن يتضمّن كل اتفاق فتح جميع المعابر المؤدية إلى قطاع غزة، لا معبر رفح فقط. لم تقبل إسرائيل عروض وقف إطلاق النار سوى تلك المقدَّمة من قبل مصر. الخطة التي وضعتها الاستخبارات المصرية شملت إجراءين متوازيين: وقف إطلاق النار بين إسرائيل والتنظيمات الفلسطينية، واتفاق صلح بين فتح وحماس يرمي إلى تعزيز سلطة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

تمر العلاقات بين مصر وإسرائيل في السنة الأخيرة شهر عسل، لكن ذلك غير قادر على إخفاء الخلافات بين البلدين حول العملية السياسية الإسرائيلية الفلسطينية. تعتمد حكومة نتنياهو موقفًا يحبط التوصّل إلى اتفاق دائم، وهي تسعى إلى تعميق الإنفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهي لا تَعتبر الرئيس محمود عباس شريكًا مخلصًا للسلام. في المقابل، تؤيد مصر إحياء العملية السياسية وإقامة دولة فلسطينية طبقًا لحدود حزيران العام 1967 تكون القدس عاصمة لها. في هذا المجال تنسّق القاهرة خطواتها مع الرئيس عباس، ويمكن الافتراض أنّ توجُّهه إلى المؤسسات الدولية جرى بعلْم منها. كذلك ينفي المصريون نفيًا قاطعًا الإشاعات التي انتشرت مؤخرًا في إسرائيل عن استعداد الرئيس السيسي تقديم مساحة أرض كبيرة من سيناء للدولة الفلسطينية العتيدة بهدف التخفيف من المعاناة في قطاع غزة.[8] تتشاطر كل من إسرائيل ومصر والولايات المتحدة الرأي بشأن ضرورة نزع قطاع غزة من السلاح الذي بجعبة التنظيمات الفلسطينية، لكنها تختلف في ما بينها حول الوسائل لتحقيق هذا الهدف. فإسرائيل تطالب بالتجريد المذكور كشرط لموافقتها على إعادة بناء القطاع بعد الدمار الفظيع الذي أحدثته قواتها فيه خلال عملية "الجرف الصامد". أما حكومتا أوباما والسيسي، فتسعيان لتحقيق نزع القطاع من السلاح في إطار اتفاق سياسي شامل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

8. في 8 أيلول 2014 نُشرت في إسرائيل رواية مفادها أن الرئيس السيسي طرح إمكانية تسليم مصر مساحةً واسعةً من الأراضي في سيناء لصالح الدولة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس. نفى الناطقون الرسميون المصريون الرواية المذكورة، لكن النفي لم يُجدِ نفعًا، وواصلت أطراف مختلفة تناولها الرواية الكاذبة وكأنها صواب. وفي هذا الإطار ناقش يسرائيل هَريئيل تجاهل حكومة نتنياهو ما اعتبره العرض التاريخي للرئيس السيسي (هآرتس، 14/9/2014). أما معلّقو 'نشرة أخبار القناة الثانية' فاعتبروا أن "العرض السخي الذي طرحه الرئيس المصري يأتي، من بين أسباب أخرى، نتيجة الصعوبة التي يواجهها الجيش المصري في التصدّي للمنظمات الإرهابية في سيناء." يُنظَر: http://www.mako.co.il/news-military/israel-q3_2014/Article-cf155ec26225841004.htm

"الحائط الحديدي" – صيغة نتنياهو

يدور في السنوات الأخيرة في إسرائيل نقاش واسع حول سياسة نتنياهو بشأن عملية السلام. إعلان رئيس الحكومة تأييده اتفاقًا يقوم على قاعدة الدولتين ("خطاب بار إيلان"، 14/6/2006) صُوِّر كإخفاق لفكرة أرض إسرائيل الكاملة، بل وقبولاً من اليمين لموقف اليسار الذي يؤيّد إقامة دولة فلسطينية على غالبية أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. لا شك في أن إعلان نتنياهو تأييده الحل على أساس الدولتين ينطوي على احتمال وجود تحوّل عقائدي وسياسي؛ فقد كانت تلك المرة الأولى التي يقبل فيها زعيم تابع لمعسكر اليمين الاعترافَ بسيادة فلسطينية على جزء من أرض إسرائيل التاريخية. "أقول هنا بصوت جلي وواضح"، أعلن رئيس الحكومة، "إذا مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين، ضمن تسوية سلمية مستقبلية، للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية." وتوجّه نتنياهو إلى قادة الدول العربية وإلى القيادة الفلسطينية مقترحًا: "هيّا نبدأ التفاوض فورًا، دون شروط مسبقة". لكنه سرعان ما أكّد أن إسرائيل ترى أن التوصّل إلى الاتفاق مرهون بتدابير أمن تشمل وجودًا عسكريًا إسرائيليًا في عمق الدولة الفلسطينية، وسيطرةً على محاور الحركة الأساسية والمعابر الحدودية والمجالَين الجوي والبحري فيها. علاوة على ذلك، رفض نتنياهو تقسيم أورشليم القدس، وقضى بأنه لا عودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل. على هذا النحو طرح نتنياهو على القيادة الفلسطينية شروطًا تفرغ المضمون من احتمال أن يكون الكيان السياسي الذي قد يحظى به الفلسطينيون ذا سيادة ويتمتع بالاستقلال. ركّز الكثيرون على استعداد نتنياهو لـِ "التوصل إلى حل يقوم على دولة فلسطينية"، وأَوْلَوا أقوالَه التي تعكس توجّهه الأيديولوجي اهتمامًا قليلاً فقط، لا سيما الرؤيا الخاصة بالدولة اليهودية التي كانت ولا تزال هدفه الرئيسي. يجد هذا الموقف تعبيرًا إضافيًا في المقطع التالي من خطاب بار إيلان: "لا بد لنا من أن نسأل أنفسنا: لماذا ما زال السلام بعيدًا عنا رغم أن أيدينا ممدودة إليه؟ [...] الحقيقة البسيطة هي أن أصل النزاع كان ولا يزال رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في وطنه التاريخي. [...] للأسف، حتى المعتدلون الفلسطينيون غير مستعدين لقول أبسط الأشياء: إن دولة إسرائيلهي الدولة القومية للشعب اليهودي وهي ستظل هكذا. [...] حقنا في إقامة دولتنا هنا، في أرض إسرائيل،

ينبع من حقيقة واحدة بسيطة: هذه الأرض وطن الشعب اليهودي، وهنا تشكّلت هويتنا."[9] يتّفق هذا الموقف مع البرنامج الأيديولوجي الذي صاغه زئيف جبوتينسكي، والذي يعتبر أرض إسرائيل مُلكًا تاريخيًّا وقوميًّا للشعب اليهودي؛ اعتراف العرب بالدولة اليهودية سيصبح ممكنًا بعد أجيال فقط من الصراع سيحاولون خلاله تقويض "الحائط الحديدي" الذي ستقيمه الدولة اليهودية. التغييرات الهائلة التي وقعت في السنوات التسعين الماضية، منذ نشْر جبوتينسكي أقوالَه، أنشأت أشكالاً مختلفة لمفهوم "الحائط الحديدي".[10] في هذا السياق لا بد من تلمّس تصريحات قادة اليمين وسياساتهم. في الفترة التي شغل فيها نتنياهو منصب رئاسة الحكومة (1996–1999، ومنذ 2009 حتّى الآن)، بذل الجهود من أجل تقويض العملية السياسية التي انطلقت من خلال اتفاقيات أوسلو. زد على ذلك أنّ نتنياهو نجح في إقناع الكثيرين في إسرائيل وفي خارجها بأن رفض العرب الاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية يشكّل العقبة الأساسية في وجه تحقيق اتفاق تاريخي بين الطرفين. السواد الأعظم من الإسرائيليين –شأنه في ذلك شأن رئيس الحكومة– يعتقد أن الإجماع العربي في مقاومة هذا المطلب يدل في واقع الأمر على رفض العرب لمجرد وجود دولة إسرائيل، ويعبّر عن رفضهم المبدئي الاعتراف بسيادتها. يكمن مردّ هذا التوجّه السائد في عدم التفريق بين الاعتراف بدولة إسرائيل والاعتراف بها دولةً يهودية. المطالَبة بالاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية هي صدى للحجة التي تزعم "غياب الشريك" التي انتشرت في إسرائيل في أعقاب إخفاق المفاوضات في كامب ديڤيد في تموز عام 2000، وهي تهدف في الوقت نفسه إلى كشف القناع عما يعتبرونه حقيقة نيّات الفلسطينيين في ما يتعلّق بإسرائيل.

التصريحات التي أدلى بها كبار موظفي إدارة أوباما والتي دعموا فيها الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية حقّقت لنتنياهو وموقفه إنجازًا كبيرًا. الإدارة الأمريكية لم تميّز هي أيضًا بين المطالَبة العادلة بأن يتضمّن الاتفاق اعترافًا بدولة إسرائيل، من جهة، ومدلولات المطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية. في الأوساط العربية، توقّف الكثيرون عند التداعيات المصيرية التي قد تنشأ في حالة القبول بالمطلب الإسرائيلي رافضينه جملة وتفصيلاً. أما في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي والأمريكي، في المقابل، فلم يتحدّث إلا قليلون عن العلاقة بين الاعتراف بإسرائيل دولةً

9. للاطّلاع على النص الكامل للخطاب، يُنظَر: هآرتس، 15/6/2009. http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1266091

عند الحديث عن الاحتلال ومستقبل المناطق يتمسّك اليمين الإسرائيلي بتقرير نشرته لجنة ترأسها القاضي إدموند ليڤي (تموز 2012) يزعم أنه من وجهة نظر القانون الدولي ليست الضفة الغربية في مقام الأراضي المحتلة، إذ أن هذه لم تكن قبل 1967 تحت سيادة وطنية. لم يكتفِ اليمين بالترحيب بهذا الرأي فحسب، بل وطالب الحكومة بتبنّي التقرير كدليل مرشِد لسياساتها في موضوع الاستيطان. يُنظَر: إسرائيل اليوم، 9 تموز 2012. http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_article.php?id=19012&hp=1&newsletter=09.07.2012

10. رأى جبوتينسكي كذلك بأن العرب المقيمين في البلاد سوف يحظون في دولة إسرائيل بحقوق مدنية كاملة. لقد تناولتُ موقف جبوتينسكي في مكان آخر: يورام ميتال، "لو عرف قادة الدولة قراءة جبوتينسكي"، هآرتس، 15/8/2005. http://www.haaretz.co.il/literature/1.1035814

يهودية والمفاوضات حول سبل حل قضية اللاجئين وتقسيم القدس ومستقبل المستوطنات. فإذا جرى اعتماد خطاب يهودية الدولة، يُسحَب البساط من تحت الخطاب الذي يتحدّث عن حقوق الفلسطينيين في الأرض المتنازَع عليها. هذا الموقف، الذي تبنّته الحكومات الثلاث التي وقف نتنياهو في رأسها، أحبط عمليًا نشوء فرصة يمكن البناء عليها لتحقيق اتفاق دائم، بل وساهم في إحداث تشدّد في المواقف في كلا الجانبين. لقد تراجع التأييد الشعبي بالسلطة الفلسطينية، وساند الكثيرون طريق "المقاومة" الذي تمثّله حماس وحركة الجهاد الإسلامي. على الطرف المقابل، أخذ معسكر اليمين الإسرائيلي بالتوسّع، وتَعاظَمَ معه تعاظُمًا فائقًا المشروعُ الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. مع ذلك، حرص نتنياهو على عدم إغلاق باب المفاوضات أمام المجتمع الدولي، وأتاح لممثّلي حكومته إدارةَ نقاشات لا طائل منها مع ممثّلي السلطة الفلسطينية. النهجُ المتّبَع في إدارة الصراع مع الفلسطينيين، والابتعادُ عن تحقيق اتفاق دائم معهم، صَعَّدا الانتقادات الدولية على إسرائيل وأوصلا الحوار مع إدارة أوباما إلى الحضيض. مع ذلك، إن التعاون بين الدولتين لا يزال قائمًا، بل إن المساعدات الأمنية التي تقدّمها الولايات المتحدة آخذة في التنامي.

لقد كان الوقت، ولم يزل، عنصرًا بالغ الأهمية في مفهوم "الحائط الحديدي" الذي وضعه جبوتينسكي والسائرون على دربه. تشهد سياسة نتنياهو على أنه يدرك هذا الأمر إدراكًا جيدًا، وأنه يتصرّف كالبهلوان الذي يسير على حبل؛ يقود سياسة إسرائيل مستغلاً إلى أقصى حدٍّ الظروفَ المتغيّرة. ليست تلك سياسة دينية، بل هي اغتنام للفرص القائمة ابتغاءَ الدفع قُدُمًا بنهج سياسي متكامل. ما يبدو أحيانًا على ألسنة اليمين الإسرائيلي بلاغةً فارغة من المضمون هو –في واقع الأمر– قراءة بمنظار أيديولوجي للتحوّلات التي يشهدها الشرق الأوسط منذ مطلع عام 2011. إنه لأمر شرعي أن يعاد النظر في سياسة إسرائيل والدفاع عن مصالحها الحيوية في أعقاب الأحداث الدراماتيكية التي يشهدها الشرق الأوسط، لكننا نلاحظ أن القيادة السياسية تتصرّف وكأنها تجد في التقلّبات الإقليمية فرصة تاريخية للسير بخطى حثيثة لتحقيق رؤيا الدولة اليهودية. وفي موازاة هذا، يجري سَنّ القوانين القومجيّة، وينتشر الخطاب المعادي للديمقراطية في مسعى من الداخل لتعزيز الطابع اليهودي للدولة وللمجتمع. تكثيفُ المشروع الاستيطاني، ومطالبةُ الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية، يشكّلان حلقة إضافية في الطريق إلى تلك الرؤيا. في الإمكان رؤية نهج رئيس الوزراء في اقتناص الفرص كذلك بالنحو الذي يصوّر فيه حركة حماس في الآونة الأخيرة حين يسمّيها شبحًا لـ "الدولة الإسلامية" [The Islamic

State].[11] لهذه البلاغة مدلول سياسي بعيد المدى: إذا كانت حماس ومنظمات الجهاد المتطرفة ظاهرتين متطابقتين، فإن الحرب التي تخوضها إسرائيل ضدها مشروعة وتتساوى في شرعيتها مع الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضد 'الدولة الإسلامية' في كل من العراق وسورية. الحرب التي تشنّها إسرائيل بلا هوادة ضد حماس تتّسق مع القطيعة التي تفرضها في السنوات الأخيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب رفضها القاطع الاعترافَ بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية والانتقادات القاسية التي توجّهها إلى الرئيس محمود عباس والسياسة التي ينتهجها.

الصيغة الحديثة لـ "الحائط الحديدي" تقوم على ترسيخ أسس إسرائيل كدولة يهودية يضم مجالها السيادي جزءًا كبيرًا من الضفة الغربية والقدس الشرقية، دولة تنشر سيطرتها الأمنية على كلّ المجال الجغرافي بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. بخلاف ما يُعتقَد، أن السنوات الطويلة التي يشغل فيها نتنياهو منصب رئيس الحكومة تتميّز بسياسة تحرص على الوضع القائم، تُظهر هذه المقالة أن النهج الذي يتّبعه نتنياهو يغيّر من الأساس موقفَ دولة إسرائيل وهُويّتها. التحوّلات التي تمر على الشرق الأوسط ما تزال في أوْجها، والزمن الطويل الذي من المتوقَّع أن يستمر فيه الوضع على هذه الحال يُعتبر –في معسكر اليمين الإسرائيلي– نافذة فرص لترسيخ دولة إسرائيل كدولة يهودية.

11. كرّر نتنياهو ذلك في عدد من المقابلات الصحافية التي أجراها مع وسائل إعلام أمريكية وإسرائيلية في مطلع تشرين الأول 2014. تجدر الإشارة إلى أن الناطقين في إدارة أوباما سارعوا للتعقيب رافضين المقارنة التي طرحها رئيس الحكومة. ينظَر: "Netanyahu Links Hamas with ISIS، and Equates ISIS with Iran،" The New York Times، 29.9.2014